إثر صدور الأوامر الملكية بترقية وتعيين عدد من القضاة

وزير العدل يصدر القرارات التنفيذية اللازمة لترقية ١١٥ قاضياً على مختلف درجات السلك القضائي وتعيين ١٥١

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أوامره الكريمة بترقية وتعيين (٢٦٦) قاضياً بوزارة العدل على مختلف درجات السلك القضائي.

وتضمنت هذه الأوامر الكريمة ترقية رئيس محكمة (أ) إلى درجة قاضي استئناف وترقية رئيس محكمة (ب) إلى درجة رئيس محكمة (أ) وترقية (٦٢) قاضياً من درجة قاضي (أ) إلى درجة وكيل محكمة (ب) وترقية (٣٦) قاضياً من درجة قاضي (ب) إلى درجة قاضي (أ) وتعيين (١٥) قاضياً على درجة قاضي (ب) وتضمن الأوامر الملكية أيضاً تعيين (١٣٦) شيخاً على درجة ملازم قضائي.

وأوضح وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أن هذه الأوامر الملكية الكريمة تأتي في إطار الدعم المتواصل من خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لقطاع القضاء، ويؤكد اهتمامه الكبير والمستمر بالشؤون الوظيفية للقضاة، مما يُسهم بعون الله وتوفيقه في رفعة وتطور هذا المرفق المهم في مشمول مشروعه الميمون لتطوير مرفق القضاء ورعايته الدائمة لمتطلبات واحتياجات السلك القضائي.

وسأل المولى جل وعلا أن يجزي خادم الحرمين الشريفين خير الجزاء، وأن يبارك في جهود الكوادر القضائية، لتكون كما هو العهد بها على مستوى الاضطلاع بالمسؤولية الملقاة على عاتقها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/٢١٤

التاريخ: ١٤٣٤/٩/٢١هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود — ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (٤٧) من نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.

وبناءً على قرارات المجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٣/٢١/٢٥٤١) بتاريخ ١٤٣٣/١٠/٨هـ، ومن رقم (٣٤/١/١٤٨) إلى رقم (٣٤/١/١٨٩) ومن رقم (٣٤/١/١٩١) إلى رقم (٣٤/١/٢٠٩) ورقم (٣٤/١/٢١٧) المؤرخة في ١٤٣٤/٤/١٧هـ، ورقم (٣٤/٢/٣٢٩) ورقم (٣٤/٢/٣٤١) المؤرخين في ١٤٣٤/٦/٦هـ، ورقم (٣٤/٢/٣٩٧) بتاريخ ١٤٣٤/٧/٣هـ.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: يرقى الشيخ إبراهيم بن محمد الزعيبر من درجة رئيس محكمة (ب) إلى درجة رئيس محكمة (أ) اعتباراً من ١٤٣٣/٨/٢٤هـ.

ثانياً: يرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة قاضي (أ) إلى درجة وكيل محكمة (ب) اعتباراً من ١٤٣٤/٣/٢١هـ:

عبدالملك بن عبدالله التويجري
عبدالله بن فريح البهلال
عبدالله بن عبدالعزيز الشريف
علي بن محمد الجليفي
عادل بن عبدالرحمن المنيع
بدر بن إبراهيم القاسم
عبدالرحمن بن صالح اليحيى
خالد بن عبدالرحمن الموسى
عبدالله بن مبارك الأحمري
تركي بن عبدالعزيز آل الشيخ
عبدالعزيز بن مداوي آل جابر
محمد بن ناصر السلمي
محمد بن عبدالله السلامه
محمد بن سليمان الفعيم
عمر بن محمد الصمعاني
أديب بن عبدالعزيز الدبيخي
زيد بن إبراهيم المانع
عامر بن صالح اللحيدان
نايف بن عبدالله النافع
بدر بن محمد التويجري
عبدالله بن عبدالحميد الوابل

فهد بن محمد السحيباني
محمد بن صالح العامر
سليمان بن إبراهيم الدخيل
مصعب بن محمد العسكري
بدر بن سليمان النصيان
عبدالله بن حمد المنصور
محمد بن عبدالله الرشودي
أحمد بن عبدالعزيز التويجري
إبراهيم بن عبدالعزيز الغنام
سليمان بن صالح اللحيدان
محمد بن سالم القحطاني
رياض بن راشد آل رشود
فهد بن عبدالله السويلمي
عبدالله بن إبراهيم الهويمل
عبدالعزيز بن سعد الخميس
عبدالله بن سليمان البهدل
داود بن محمد آل داود
بندر بن عبدالعزيز العجلان
عبدالكريم بن صالح المقحم

الحسن بن عبدالله عسيري
إبراهيم بن عبدالله الأحمد
عبدالله بن عبدالرحمن الحمدان
فهد بن عبدالعزيز اليحيى
نايف بن سعد الشنيفي
تركي بن عبدالله الرشودي
محمد بن عبدالعزيز الخيري
ناصر بن إبراهيم الغنام
عثمان بن عبدالله الأحمد
بندر بن عبدالعزيز العرفج
ماجد بن ناصر الوشمي
عبدالرحمن بن صالح الحسن
إبراهيم بن سليمان الربعي
عبدالرحمن بن محمد السلمان
فهد بن محمد السالم
خالد بن محمد الغفيص
محمد بن أحمد العوهلي
أحمد بن عبدالله الفريح
عبدالعزيز بن سليمان السعوي

صالح بن علي أبا الخيل
أحمد بن عبدالعزيز الصقعوب
عبدالملك بن ناصر الجربوع

ثالثاً: يرقى الشيخ حسين بن حسن الفيفي من درجة قاضي(ب) إلى درجة قاضي (أ) اعتباراً من ١٤٣٤/٥/٢٥هـ.

رابعاً: يعين الشيخان التالي اسماهما على درجة ملازم قضائي:
عبدالله بن ناصر بن سعيد القحطاني
سليمان بن حسين بن محمد الزهراني

خامساً: على وزير العدل تنفيذ أمرنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/٢٣٠
التاريخ: ١٤٣٤/١٠/٨هـ

بعون الله تعالى
نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/٧٨) بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.
وبناءً على قرارات المجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٢/١٣/١٤٧٠) ورقم (٣٢/١٣/١٤٧٧) ورقم (٣٢/١٣/١٤٧٩) ورقم (٣٢/١٣/١٤٨٠) ورقم (٣٢/١٣/١٤٨٣) ورقم (٣٢/١٣/١٤٨٧) ورقم (٣٢/١٣/١٤٩٦) ورقم (٣٢/١٣/١٥٠٢) المؤرخة في ١٤٣٢/٤/١١هـ، ومن ورقم (٣٢/١٤/١٥٩٩) إلى رقم (٣٢/١٤/١٦٣٩) ومن رقم (٣٢/١٤/١٦٤١) إلى رقم (٣٢/١٤/١٦٦٠) المؤرخة في ١٤٣٢/٦/١٣هـ، ومن رقم (٣٢/١٥/١٧٣٨) إلى رقم (٣٢/١٥/١٧٤١) و رقم (٣٢/١٥/١٧٤٩) المؤرخة في ١٤٣٢/٩/٣هـ، و رقم (٣٢/١٦/١٨٤١) بتاريخ ١٤٣٢/١٠/١٥هـ، و رقم (٣٢/١٦/١٨٥٤) بتاريخ ١٤٣٢/١٢/٢٣هـ، ومن رقم (٣٣/١٧/١٨٧١) إلى رقم (٣٣/١٧/١٩٣٩) المؤرخة في ١٤٣٣/٢/٢هـ، ورقم (٣٤/١/١٠٣) ورقم (٣٤/١/١٠٤) ورقم (٣٤/١/١٠٦) ورقم (٣٤/١/١٤٦) ورقم (٣٤/١/١٤٧) المؤرخة في ١٤٣٤/٤/١٧هـ، ومن رقم (٣٤/٢/٣٣٤) إلى رقم (٣٤/٢/٣٣٦) المؤرخة في ١٤٣٤/٦/٦هـ، ومن رقم (٣٤/٢/٣٤٦) إلى رقم (٣٤/٢/٣٥٣) و رقم (٣٤/٢/٣٥٥) و رقم (٣٤/٢/٣٥٦) و رقم (٣٤/٢/٣٥٨) إلى رقم (٣٤/٢/٣٨٢) المؤرخة في ١٤٣٤/٦/٢٦هـ، ورقم (٣٤/٢/٣٨٣) بتاريخ ١٤٣٤/٧/٣هـ، ورقم (٣٤/٣/٤١٥) ورقم (٣٤/٣/٤٤٤) المؤرخين في ١٤٣٤/٨/٢٤هـ.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: يرقى الشيخ عثمان بن محمد الخضير من درجة رئيس محكمة (أ) إلى درجة قاض استئناف اعتباراً من ١٤٣١/٥/١٠هـ.

ثانياً: يرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة قاضي (ب) إلى درجة قاضي (أ) اعتباراً من ١٤٣٤/٥/٢٥هـ:

عبدالمجيد بن محمد الشويهي
سليمان بن محمد السويد
خالد بن بشير معافا
عبدالله بن ناصر العمرو
أحمد بن عبدالرحمن الحمد
محمد بن هزاع الفهيدي
محمد بن يوسف القليطي
سلمان بن فوزان الفوزان
عبدالعزيز بن أحمد السلامة
منصور بن عبدالرحمن القحطاني
عبدالعزيز بن أحمد السمحان
عبدالعزيز بن سعيد الشراري
أشرف بن عبدالله الضويحي
محمد بن تميم الدوسري
محمد بن يحيى حدادي
عبدالإله بن عوض القحطاني
ناصر بن إبراهيم بن عنيق
عبدالرحمن بن عبدالله العمرو
محمد بن سعد الحجري
إبراهيم بن عبدالرحمن البعيجان
عبدالعزيز بن صالح السحيمان
عبدالرحمن بن صالح الفنيخ
محمد بن علي بن هديان
عبدالعزيز بن سالم الهذيلي
عبدالله بن إبراهيم المزروع
عبدالخالق بن عبدالرحمن القحطاني
محمد بن سعد العبدلي
خالد بن صالح النجيدي
علي بن ربيع الرويثي
علي بن محمد السعوي
فيصل بن إبراهيم الزبن
عبدالله بن صالح الحربي
عبدالله بن أحمد دايلي
عبدالهادي بن علي الخضير
خالد بن عبدالله الدويش

ثالثاً: يعين الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى العود على درجة قاضي (ب) اعتباراً من ١٤٣٢/٨/١٥هـ.

رابعاً: يعين الملازمون القضائيون التالية أسماؤهم على درجة قاضي (ب) اعتباراً من التاريخ الموضح أمام كل منهم:

عبدالعزيز بن علي بن عبده الأسمري ١٤٣٢/١٠/١٢هـ.
طارق بن محمد بن ناصر الغامدي ١٤٣٢/١٠/١٤هـ.
عبدالرحمن بن فهد بن عبدالرحمن الرومي ١٤٣٢/١٠/٢٩هـ.
محمد بن راشد بن سليمان الجديع ١٤٣٢/١٠/٢٩هـ.
نايف بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخضيري ١٤٣٢/١١/٤هـ.
محمد بن عبدالله بن محمد السويل ١٤٣٢/١١/١٠هـ.
فهد بن حمد بن حمد البن سعد ١٤٣٢/١١/١٣هـ.
سعد بن مشوح بن راضي العنزي ١٤٣٢/١١/١٤هـ.
صقر بن عباس بن نواف الشمري ١٤٣٢/١١/٢٨هـ.
مالك بن صالح بن عبدالرحمن المحيميد ١٤٣٢/١٢/١٨هـ.
سعيد بن علي بن سعيد بن شايع أحمد ١٤٣٢/١٢/١٩هـ.
عبدالعظيم بن داود بن سليمان العتيق ١٤٣٢/١٢/١٩هـ.
سعود بن إبراهيم بن عبدالعزيز الصياحي ١٤٣٢/١٢/٢٥هـ.

سادساً: يعين الملازم القضائي عبدالملك بن هشام بن عقلا العقلاء على درجة قاضي (ب) اعتباراً من ١٤٣٤/٥/٢٥هـ.

سابعاً: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي:

بندر بن يحيى بن محسن الدوشان
عيسى بن علي بن جبران الفيفي
ماجد بن جرادي بن يحيى مراوي
سعد بن علي بن شايع القحطاني
محمد بن حسن بن صورة الشهري
خالد بن محمد بن فنيس القحطاني
عبدالمجيد بن سالم بن عبدالله الضبعان
بندر بن مشبب بن عبدالله القحطاني
مبارك بن سالم بن مبارك آل قاسم
أنس بن إبراهيم بن محمد الصبيحي
بسام بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز الشثري
بركات بن محمد بن حسن الكلاس
هشام بن محمد بن جمعان الغامدي
أنس بن محمد بن علي العماري
عبدالرحمن بن إبراهيم بن عبدالرحمن الرزق
خليل بن محمد بن عبدالله الشمراني
سليمان بن عبدالرحمن بن علي السمير
إبراهيم بن سليمان بن علي الناصر
عواض بن حسن بن علي المالكي
حسام بن محمد بن علي العثيم
طارق بن فهد بن محمد الخنيني
عبدالله بن محمد بن عبدالله المعتق
يوسف بن صالح بن سليمان اليوسف
عبدالله بن عبدالرحمن بن راشد الرومي
عبدالوهاب بن ناصر بن عبدالله الجربوع
سليمان بن عثمان بن عبدالله العريني
أحمد بن عبدالعزيز بن محمد السحيمان
أسامة بن صالح بن عبدالله المضيان
عدنان بن أحمد بن عبدالله العسيري
سليمان بن عواد بن راشد الشمري
أحمد بن محمد بن أحمد الخميس
عبدالله بن سليمان بن عشبان العنزي
منصور بن عبدالله بن سليمان اليوسف
صالح بن عبدالرحمن بن سعد الشبرمي
يونس بن سلمان بن علي الضالع
عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالرحمن الربعي

عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز السالم
حمد بن عبدالله بن صالح النغيمشي
عبدالعزيز بن عبدالله بن حمد السكاكر
فهد بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن البليهد
عبدالله بن حبيب بن عبدالله الحبيب
سليمان بن عمر بن سليمان آل رشيد
محمد بن عبدالله بن الحميدي المطيري
سليمان بن علي بن حمد الجربوع
إبراهيم بن فهد بن حواس الشمري
زكريا بن يوسف بن عيسى السعيد
محمد بن عبدالملك بن محمد القاسم
عبدالرحمن بن إبراهيم بن عبدالرحمن العيجان
سالم بن تميم بن محمد الدوسري
علي بن سعد بن علي التميمي
محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز العجاجي
عبدالله بن عساف بن فالح الشراري
عبدالله بن محمد بن خلف المطيري
عبدالرحمن بن عبدالله بن دخيل الفهيد
منير بن عوض بن عبدالله الشمري
فهد بن أحمد بن حسن آل داغر
عمر بن أحمد بن محمد الرشودي
محمد بن حمد بن محمد المالك
أحمد بن جمال بن محمد المجحد
عمر بن سعود بن عبدالله العسكر
صالح بن محمد بن صالح العثمان
سليمان بن حماد بن سليم العطوي
فهد بن سليمان بن محمد الراشد
عاصم بن بندر بن عبدالعزيز بن عيد
علي بن محمد بن علي الحربي
عبدالله بن مبارك بن زيد الزويد
علي بن دغش بن سعيد الحارثي
متعب بن عبدالمحسن بن مناحي القحطاني
عثمان بن عقلا بن حمود المرشد
مبروك بن عبدالله بن سالم الصيعري
مالك بن عبدالعزيز بن صالح المحيميد
سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز الهويمل
عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن فهد السنيدي
عبدالله بن عدنان بن عبدالرحمن السليمي
عبدالمجيد بن عبدالله بن محمد الوني
عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله العمرو
صالح بن عبدالله بن صالح الذياب
حمود بن راشد بن سيف الشمري
إبراهيم بن حمد بن إبراهيم الحبيب
درع بن عبدالله بن محمد الدرع
محمد بن إبراهيم بن عبدالعزيز القاسم
عواد بن دخيل الله بن رابح الرشيدي
محمد بن سعود بن فلاح العبيد
بدر بن عبدالرحمن بن صالح السعوي
عبدالله بن مسعد بن محمد القرني
رامي بن فيصل بن ونيس الربيع
سلطان بن عبدالله بن سعد القحطاني
عماد بن أحمد بن عطيف عبده عطيف
بدر بن سعد بن ناحي العتيبي
عبدالملك بن مفلح بن هليل المضياني
عبدالله بن إبراهيم بن علي السحيمان
فواز بن مساعد بن أحمد المطير
يوسف بن عبدالرحمن بن عبدالكريم الحبيتر
إبراهيم بن محمد بن زاهر الشهري
عبدالله بن زويد بن عبدالله الزويد
عاصم بن عبدالعزيز بن عبدالله الوهيبي
مازن بن أحمد بن عواد الجهني
أحمد بن مسيب بن أحمد المسيب
عبدالله بن محمد بن ناصر القعيمي
مانع بن محمد بن عبدالله الودعاني
إبراهيم بن محمد بن عبدالله الطالب
عبدالله بن زيد بن إبراهيم الشبل
عبدالرحمن بن أحمد بن محمد السماعيل
هادي بن محمد بن حسن آل مسيار
عبدالعزيز بن علي بن محمد عسيري
محمد بن مذكر بن مسرع القحطاني
سلطان بن سلمان بن جابر قاسمي
علي بن سعيد بن محمد الغامدي
أحمد بن حسين بن جابر الفيفي
علي بن موسى بن يحيى القحطاني
حسن بن أحمد بن يحيى عطيف
عبدالإله بن عادل بن عبداللطيف المقرن
أحمد بن يوسف بن أحمد العويس
فهد بن سعود بن عبدالرحمن السمحان
بدر بن محمد بن عبداللطيف العبداللطيف
فهد بن عبدالله بن علي الحمد
نايف بن فهد بن جارالله الجارالله
نبيه بن خالد بن صالح الصعيب
فهد بن عطاالله بن مفلح العنزي
ريان بن محمد بن عبدالله المهيد
فيصل بن حمدان بن محمد العتيبي
سامي بن صالح بن عياده البلوي
معاذ بن راشد بن عبدالله العبودي
إبراهيم بن ممدوح بن مبارك الشمري
سليمان بن عبدالله بن محمد الجويسر
محمد بن راشد بن سليمان الصييفي
عبدالعزيز بن أحمد بن معيض الزهراني
عمر بن زيد بن عبدالله العتيبي
أسامة بن علي جمال الدين بن أحمد هيجان
متعب بن صالح بن جباره السلمي
خالد بن عبدالوهّاب بن رابح السلمى
محمد بن أحمد بن جابر الفاهمي
جابر بن سلمان بن قبعان القحطاني
محمد بن عبدالعزيز بن يحي عسيري

ثامناً: على وزير العدل تنفيذ أمرنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

معالي الوزير يرأس اجتماع وزراء العدل العرب أعضاء المكتب التنفيذي

عقد وزراء العدل العرب أعضاء المكتب التنفيذي أعمال اجتماعهم الثاني والخمسين بمدينة جدة صباح يوم الأحد ١٤ شعبان ١٤٣٤ هـ برئاسة وزير العدل رئيس المجلس التنفيذي لوزراء العدل العرب الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى.

وناقش الاجتماع عددا من الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال للعرض على اجتماع المجلس القادم للنظر في إقرارها، منها: إعداد تقرير الأمانة الفنية للمجلس عن الخطوات المتخذة لتنفيذ قرارات المجلس في دورته الثامنة والعشرين، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وآلية تنفيذها، والاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمشروع المقدم المتعلق بازدراء الأديان.

وعلى هامش الاجتماع وقع معالي وزير العدل ومعالي وزير العدل السوداني اتفاقية تعاون قضائي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان بعد استكملت إجراءاتها النظامية شاملة كافة أوجه التعاون العدلي بين البلدين .

هذا وقد تناول اجتماع وزراء العدل مقترح توحيد جهود الإجراءات القانونية العربية ومدى استرشاد الدول العربية بالقوانين النموذجية التي أقرها مجلس وزراء العدل العرب ، والقانون العربي الموحد النموذجي للمخدرات والمؤثرات العقلية، ولجنة توحيد المصطلحات القانونية والقضائية، ومشاريع القوانين العربية الاسترشادي حول حماية الملكية الفكرية ومكافحة غسل الأموال وذوي الاحتياجات الخاصة والتفتيش القضائي والاستثمار وحماية المستهلك والشركات وحماية مصادر المياه من التلوث البيئي وتنظيم مهنة الصحافة .

كما ناقش الاجتماع مشروع التقرير العربي السنوي الأول حول جهود مكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة العربية، ومشروع اتفاقية عربية لمكافحة الاتجار بالبشر، ومشروع بروتوكول عربي حول مكافحة القرصنة البحرية، ومشاريع الاتفاقيات العربية لمنع الاستنساخ البشري وتنظيم زراعة الأعضاء البشرية، ومنع الاتجار فيها، وإنشاء محكمة عربية لرد الأموال المنهوبة.

وتضمن جدول الاجتماع الثاني والخمسين للمكتب التنفيذي لوزراء العدل العرب مقترح مجلس وزراء الداخلية العرب بإعداد مشروع بروتوكول عربي للحد من انتشار الأسلحة في المنطقة العربية، وإعداد مشروع اتفاقية عربية لقمع أفعال التدخل غير المشروع الموجهة ضد أمن وسلامة الطيران المدني.

وستكون هذه الموضوعات مع غيرها على طاولة التباحث والإقرار من قبل الدور الاعتيادي لانعقاد المجلس ، ومن ذلك دعوة بقية الدول العربية لسرعة المصادقة على الاتفاقات التي تم التوقيع عليها في الاجتماع المشترك لمجلسي وزراء العدل والداخلية العرب وهي:

. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

. الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

. الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات

. الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية

. الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية .

الحجية المطلقة في إثبات العقار

قال وكيل وزارة العدل المساعد للتسجيل العيني للعقار المكلف الشيخ أسامة بن عبدالله الزيد إن نظام التسجيل العيني للعقار يتميز عن أنظمة تسجيل العقار الأخرى التي تسمى أنظمة التسجيل الشخصي بعدة مزايا من أهمها أن العقار الذي يتم قيده وفقا لأحكام النظام يكون له حجية مطلقة في الإثبات بحيث لا يمكن الاعتراض على ما قيد بالسجل العقاري.

وأكد في حديث صحفي بمناسبة إعلان وزارة العدل بدء تطبيق التسجيل العيني للعقار بمدينة الرياض أن التعاملات العقارية التي تجري على العقارات الواقعة في المناطق العقارية المحددة المطبق عليها نظام التسجيل العيني للعقار يلزم إصدار صك ملكية، باستبدال هذا الصكوك الصادرة من كتابات العدل والمحاكم بصكوك صادرة من إدارات التسجيل العقاري والتوثيق.

وزارة العدل تنظم ورشة عمل الهيئة الصحية الشرعية

نظمت وزارة العدل بالتعاون مع وزارة الصحة ورشة عمل (الهيئة الصحية الشرعية) بمشاركة عدد من أصحاب الفضيلة القضاة وأعضاء الهيئة والتي استمرت لمدة خمسة أيام بمدينة الطائف.

حيث تناول قاضي المحكمة العامة بمكة فضيلة الشيخ / عبدالرحمن بن عبدالعزيز العجيري مقارنة نظام مزاولة المهن الصحية بالأنظمة القضائية ودراسة الثغرات الموجودة بالنظام والأدلة والقواعد والضوابط الفقهية المتعلقة بالمسائل الطبية وحقوق الطبيب وواجباته في التعامل مع المرضى وحقوق المريض في تعامله مع الطبيب ، كما تناول قاضي المحكمة العامة بالرياض فضيلة الشيخ/ إبراهيم بن عبدالعزيز بن هويمل عدد من المسائل التطبيقية القضائية المتعلقة و أعمال الهيئة ، في حين تناول المستشار القانوني المشرف العام على الإدارة العامة للشؤون القانونية بوزارة الصحة إبراهيم المسيطير نظام مزاولة المهن الصحية واختصاصات الهيئة الصحية الشرعية وأعضائها والهيئات الطبية المتخصصة في وزارة الصحة ومواد العقوبات الواردة في نظام الهيئة ، و علاقة الهيئة بالجهات الحكومية الأخرى (المحكمة العليا – والمحاكم –ووزارة العدل-و ديوان المظالم – ووزارة الصحة-والمستشفيات الحكومية والأهلية) والجهات المانحة للرخص الطبية ، كما تناول البروفسور بالمستشفى الجامعي بجدة طارق زمزمي الأخطاء الطبية وأنواعها ودرجاتها والملف الطبي والتقارير الطبية ودرجات الأطباء ومساعديهم ومسؤوليات كل منهم والأقسام الطبية في مستشفيات المملكة .

الجدير بالذكر أن هذه الورشة تأتي امتداد لجهود وزارة العدل لتدريب أصحاب الفضيلة القضاة على أبرز القضايا المستجدة المتعلقة بالشأن القضائي، وذلك ضمن الجهود المبذولة لتفعيل محور الموارد البشرية التي تسعى الوزارة باهتمام مستمر لتطويره ودعمه بشكل يتناسب وحجم العمل القضائي في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء .

تشغيل النـظـام العقاري الالكتروني
(في كتابات عدل شقراء وحوطة بني تميم ووادي الدواسر وصامطة)

فعلت وزارة العدل النظام العقاري الإلكتروني في كتابة عدل شقراء وكتابة عدل حوطة بني تميم وكتابة عدل وادي الدواسر بمنطقة الرياض وكتابة عدل صامطة بمنطقة جازان ،حيث تم تشغيل الكتابات بالنظام الآلي الالكتروني العقاري خلال شهر شعبان ١٤٣٤هـ .

وذكرت الإدارة العامة لتقنية المعلومات بوزارة العدل أن النظام العقاري الإلكتروني يعمل في(٥٧) كتابة عدل بالمملكة تشمل مكة المكرمة و الرياض والمدينة المنورة والدمام والخبر وبريدة وحفر الباطن وجازان والجبيل ونجران والقطيف وينبع والأحساء والدرعية ورفحاء وعرعر والجفر بالأحساء وخميس مشيط والقريات وحريملاء والزلفي و تبوك وعنيزة والمزاحمية وأبي عريش وجدة ورياض الخبراء وصبيا والبكيرية والحريق وبقيق والقوارة والعيون والبدائع والمخواة والجموم وأحد رفيده وراس تنورة والخفجي والمذنب ودومة الجندل والعرضية الجنوبية وسكاكا وأبها وضمد والخرج وعيون الجواء والقنفذة و سراة عبيدة . وعرقة والمجمعة إضافة إلى تشغيل شقراء وحوطة بني تميم وصامطة ووادي الدواسر .

وبينت إدارة تقنية المعلومات أن نظام العقار الالكتروني يعمل بإستخدم التقنية الالكترونية ضمن إجراء العملية التوثيقية حيث يتم تسجيل كل ما يتعلق بالثروة العقارية ونقل الملكية سواء بيعاً كاملاً أو جزئياً أو هبةً أو رهناً لصناديق الإقراض الحكومية (الزراعي ، العقاري ، الصناعي) وكذلك إنهاء إجراءات منح الأراضي بأنواعها .

وأكملت إدارة تقنية المعلومات أن النظام العقاري الالكتروني يرصد المؤشرات العقارية ارتفاعاً أو انخفاضاً وفقاً لفترات زمنية محددة كما انه يُحصي عملية الافراغات التي تتم وحركة العقار أسبوعياً حيث تصدر إدارة تقنية المعلومات تقرير أسبوعي للمؤشر العقاري.

وكيل وزارة العدل: مبان مستقلة و١٣٢ قاضياً لتسريع تنفيذ الأحكام

كشف وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ الشيخ خالد بن علي آل داود عن صدور قرار المجلس الأعلى للقضاء بإنشاء ١٣٢ دائرة للتنفيذ وتكليف ١٣٢ قاضيا للعمل بها، إضافة إلى ١٦٥ محكمة فردية يتولى القاضي الفرد فيها إجراءات التنفيذ، موضحا أن دوائر الحجز والتنفيذ تعمل حاليا في المحاكم العامة بشكل مؤقت على أن تستقل في مبان مستقلة.

وفيما أكد آل داود أن دوائر التنفيذ في جدة ستنتقل قريبا إلى المقر الجديد كأول خطوة في استقلال قضاة التنفيذ، علمت مصادر أنه تم تأجيل الانتقال إلى المبنى المستقل شمال جدة بانتظار استكماله وتجهيزه، وذلك في ظل مطالبات لأصحاب الصكوك ومحامين وقانونيين بالتسريع في قضاء التنفيذ والتوسع فيه.

وقدرت مصادر حقوقية وعدلية حجم القضايا التي يمتنع المدعى عليهم عن تنفيذها بأكثر من ٤٠٪ من حجم القضايا، لا سيما الاحكام التي تصدر على شركات كبرى وبنوك ورجال أعمال أو متغيبين ومماطلين ومتهربين، ما يتطلب استخدام أي من طرق التنفيذ من حجز على الأموال والممتلكات واستخدام القوة الجبرية لتنفيذها، وذلك عبر قضاة مختصين يتولون مهمة تنفيذ الاحكام المتعثرة وإلزام المماطلين.

ويتوقع الانتقال جزئيا إلى مقر دوائر التنفيذ التي سيطلق عليها (مقر دوائر تنفيذ الاحكام) خلال الايام القليلة المقبلة.

وأضاف الشيخ الداود أن نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي الكريم نص على اختصاص قضاء التنفيذ بسلطة التنفيذ الجبري والإشراف عليه. وحدد النظام أنواع السندات التنفيذية وهي (الأحكام، القرارات، الأوامر) الصادرة من المحاكم، وأحكام المحكمين المذيلة بأمر التنفيذ وفقا لنظام التحكيم، ومحاضر الصلح التي تصدرها الجهات المخولة بذلك أو التي تصدق عليها المحاكم، والأوراق المالية والعقود والمحررات الموثقة، و(الأحكام، الأوامر القضائية، أحكام المحكمين، والمحررات) الموثقة الصادرة من بلد أجنبي، والأوراق العادية التي يقر باستحقاق محتواها كليا او جزئيا، والعقود والأوراق الأخرى التي لها قوة سند التنفيذ بموجب النظام.

وأوضح الشيخ الداود أنه يتم تنفيذ الحكم والأمر الأجنبي على أساس المعاملة بالمثل وبعد التحقق من بعض الشروط المنصوص عليها في نظام التنفيذ.

من جهة أخرى، أوضح المتحدث الرسمي بوزارة العدل فهد بن عبدالله البكران أنه تم إلحاق عدد من أصحاب الفضيلة القضاة بالعديد من ورش العمل والبرامج التدريبية المتخصصة، حيث تم تنفيذ سبعة برامج؛ (٣ تجارية، ٣ جزائية، وبرنامج واحد للقضاء العمالي) لمدة ثمانية أسابيع لكل برنامج، والتحق بها ١٧٦ قاضيا.

أكثر من مليوني صك تصدرها كتابات العدل بالمملكة «خلال العام الماضي»

أنجزت كتابات عدل المملكة الأولى والثانية أكثر من (٢١٦٢٧٣٥) صكاً خلال العام المنصرم ١٤٣٣هـ.

وأوضح التقرير الإحصائي لعام ١٤٣٣هـ أن هذه الصكوك شملت صكوك انتقال الملكية (الافراغات) وصكوك الوكالات ، وصكوك الرهن، وصكوك الكفالات ، وفسخ الوكالات والإقرارات وعدد من الصكوك الأخرى . وبين التقرير أن حجم الافراغات بلغت (٣٢٦٠٤٠) فيما بلغت صكوك الوكالات (١٥٠٨٣٥١) صك بينما وصلت صكوك الرهن (٤٩٧٩١) صكاً وبلغت صكوك الكفالات (١٩٤٤)صكاً ، في حين بلغت صكوك فسخ الوكالة (٢١٧٣٦) صكاً، ووصلت صكوك الإقرارات إلى (١٤١٢٥٢) صكاً .

وأوضحت وزارة العدل أن كتابات العدل الأولى بالمملكة تقوم بعملية إصدار الصكوك والافراغات للبيع والشراء والرهون وكل ما يختص بنظام الثروة العقاري حيث تعمل بهذا النظام أكثر من ٥٦ كتابة عدل أولى في العديد من مناطق المملكة، فيما تختص كتابات

العدل الثانية بعدد من الأعمال ومنها الوكالات العامة والجزئية والخاصة والكفالات والإقرارات وغيرها من الأعمال والتي تسجل في نظام الوزارة بنظام الوكالات الالكتروني والتي تعمل به أكثر من ١٤١ كتابة عدل ثانية.

وبين التقرير الصادر عن وزارة العدل بأن أعمال كتابات العدل بمنطقة الرياض هي الأعلى بواقع(٦٤٩٣٠٤) صك، في حين سجلت كتابات عدل منطقة مكة المكرمة بواقع (٤٠٢٤٩٠) صكاً بينما وصلت كتابات عدل منطقة المدينة المنورة إلى (١٤٠٢٢٥) صكاً بينما سجلت كتابات عدل منطقة القصيم (١٤٧٤٨٠) صكاً، فيما سجلت كتابات عدل المنطقة الشرقية (٣٢٤٤٣٨)صكاً، فيما أنجزت كتابات عدل منطقة عسير (١٤٦٦٦٠) صكاً ، ووصلت عدد الصكوك الصادرة من منطقة تبوك (٥٨٣٩٢)صكاً في حين بلغت صكوك كتابات عدل حائل (٦٦٨٩٣)صكاً أما كتابات عدل الحدود الشمالية فوثقت (٢٥٧٥٣) صكاً فيما بلغت صكوك كتابات عدل جازان (٤٤٠١٥) صكاً ، أما نجران فبلغت صكوكها (٥٣٢٠٢) صكاً ، وسجلت كتابات عدل الباحة (٤٩٣٥٤)صكاً في حين بلغت منطقة الجوف من اصدار صكوك كتابات العدل (٥٤٥٢٩) صكاً.

جديرٌ بالذكر أن عدد دوائر كتابات العدل العاملة في المملكة بلغ (١٤١) كتابة عدل فيما بلغ عدد كتاب العدل في جميع كتابات العدل الأولى والثانية بالمملكة (٨٢٦) كاتب عدل .

وزارة العدل تنظم ورشتي عمل قضاة التنفيذ

نظمت وزارة العدل ورشتي عمل بعنوان (قضاة التنفيذ) بمشاركة عدد من أصحاب الفضيلة القضاة في كل من أبها والطائف.

وتناولت ورشتي العمل والتي قدمها بمحافظة الطائف قاضي الاستئناف مساعد رئيس المحكمة الجزئية ببريدة فضيلة الشيخ /ابراهيم بن عبدالله عبدالكريم الحسني وفي مدينة أبها الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الشبرمي اختصاص قاضي التنفيذ المكاني والنوعي والسند التنفيذي وتعريفه وحكمه والأحكام القضائية والقرارات والأوامر الصادرة من المحاكم وأحكام المحكمين ومحاضر الصلح والأوراق التجارية والعقود والمحررات الموثقة والأحكام الأجنبية والأوراق العادية والأوراق والعقود التي لها قوة السند التنفيذي بموجب النظام.

افتتاح كتابة عدل بمركز الدائر بني مالك

صدر قرار معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى رقم ١٤٥٥٤ وتاريخ ١٤٣٣/٩/١٠هـ يقضي بالموافقة على افتتاح كتابة عدل في الدائر بني مالك بمنطقة جازان.

افتتاح كتابة عدل في البدع بتبوك

صدر قرار معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى رقم ١٤٥٥٣ وتاريخ ١٤٣٣/٩/١٠هـ يقضي بالموافقة على افتتاح كتابة عدل في البدع بمنطقة تبوك.